دور جديد: كيف يعزز النفط والغاز المكانة الدولية لإفريقيا؟

أ. أحمد عسكر

باحث بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

تطرح قارة إفريقيا نفسها بقوة على الساحة العالمية كبديل محتمل لتزويد دول الاتحاد الأوروبي باحتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي، في ضوء التوترات الراهنة المتصاعدة على صعيد العلاقات الروسية الغربية، في خضم استمرار الحرب (الروسية – الأوكرانية) منذ فبراير ٢٠٢٢م، والتي دفعت أوروبا لتبني سياسة جديدة تستهدف خفض الواردات الروسية من الغاز الطبيعي بمقدار الثلثين بحلول نهاية العام الجاري (٢٠٢٢م)، وإنهاء الاعتماد على النفط والغاز الروسيين قبل عام ٢٠٣٠م، كما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حظراً فوريّاً على الغاز الروسي، مع توقعات بقدرة إفريقيا على ملء هذا الفراغ خلال السنوات المقبلة؛ مما قد يعزز مكانة إفريقيا ونفوذها على الصعيد الدولي.

ومن ثَمّ؛ نطرح هذا السؤال: كيف يمكن أن يعزز النفط والغاز المكانة الدولية لإفريقيا؟، وبناءً عليه؛ سنلقي الضوء على عدد من المحاور، وهي: واقع القدرات النفطية لإفريقيا، خريطة الاكتشافات والمشروعات النفطية في إفريقيا، آثار الحرب الروسية الأوكرانية على سياسات الطاقة في إفريقيا، مستقبل دور ونفوذ إفريقيا في سوق الطاقة العالمي.

أولاً: واقع القدرات النفطية لإفريقيا:

تتوجه أنظار القوى الدولية إلى إفريقيا باعتبارها تمتلك مخزوناً كبيراً من الطاقة يمكنه أن يلبي الاحتياجات الدولية من النفط والغاز، وغيرهما من الثروات والموارد الطبيعية والمعدنية التي تطمح لها تلك القوى. يأتي ذلك مع تصاعد الأزمة العالمية في النفط خلال الآونة الأخيرة، وبخاصة عقب اندلاع الحرب الروسية في أوكرانيا، وما يصاحبها من تصاعد توتر العلاقات الروسية الغربية، الأمر الذي يعزز مكانة القارة في أجندات القوى الدولية الفاعلة هناك.

وقد أضحت قارة إفريقيا أحد أبرز البدائل المطروحة أمام دول أوروبا لتغطية احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي، حيث تسعى دول الاتحاد الأوروبي نحو إفريقيا في محاولةٍ لتجنب الأضرار الاقتصادية المترتبة على آثار الحرب الراهنة في شرق أوروبا، وسعياً أيضا لإيجاد بدائل سريعة لتلبية احتياجاتها من الغاز بديلاً للغاز الروسي الذي يمثل نحو ٤٥٪ من إجمالي الاستهلاك السنوي للغاز في دول الاتحاد الأوروبي، الذي يعتمد أيضاً على روسيا في توريد ٢٥٪ من احتياجاته من النفط[١].

عززت الأزمة الراهنة أيضاً حاجة الدول الإفريقية إلى إحداث سلسلة من التطوير والتحديث فيما يتعلق بصناعة الطاقة في القارة، ولا سيما البحث عن مشروعات نفطية جديدة

وأشارت وثيقة مسودة إستراتيجية الطاقة للاتحاد الأوروبي، التي صدرت في مايو ٢٠٢٢م، إلى سعي دول الاتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون مع الدول الإفريقية بهدف المساعدة في الاستغناء عن الواردات النفطية والغاز من روسيا، ولا سيما أن الدول الإفريقية، وبخاصة دول غرب إفريقيا مثل نيجيريا وأنجولا والسنغال، تتوافر لديها إمكانات غير مستغلة من الغاز الطبيعي المسال[٢].

وتحتل إفريقيا مرتبة مهمة في خريطة إنتاج النفط العالمي، خاصةً أنها تنتج حوالي ١١٪ من إجمالي الإنتاج العالمي، وتمتلك احتياطي يصل إلى ١٢٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي للنفط[٣]. كما تمتلك القارة احتياطيات هائلة من

(١) Silas Olan'gThomas ScurfieldAmir Shafaie, Can African Oil and Gas Benefit From Europe's Energy Crisis?, Natural Resource Governance Institute, 29 March 2022, available at: https://bit.ly/3F5V3kh

(٢) أحمد طاهر، الغاز الإفريقي ومستقبل الطاقة في أوروبا، المجلة، ٢٢ أغسطس ٢٠٢٢م، متاح على: https://bit.ly/3z3ZyrP

(٣) لبنى بهولي، جيوبوليتك النفط في إفريقيا والتنافس الأمريكي – الصيني، مجلة العلوم القانونية والسياسية (الجزائر: مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد ١٣،

النفط والغاز الطبيعي، حيث يُقدّر إنتاج إفريقيا من النفط بنحو ٥,٢٨ ملايين برميل يومياً، وتنتج دولتا أنجولا ونيجيريا باعتبارهما أكبر دولتين منتجتين للنفط في إفريقيا ما يعادل ٤٪ من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط، بينما يتراوح متوسط الإنتاج للدول الإفريقية الأخرى ما بين ٢٠٠-٣٠٠ ألف برميل يومياً[١].

وتستحوذ إفريقيا على أكثر من ١٢٤ مليار برميل من احتياطي النفط بنسبة ١٢٪ من إجمالي احتياطي النفط، بالإضافة إلى أكثر من ١٠٠ مليار برميل بحاجةٍ إلى اكتشافها على سواحل القارة المختلفة. كما يبلغ إنتاج إفريقيا من الغاز الطبيعي نحو ٦,٥٪ من إجمالي الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي، فيما تمتلك دول إفريقيا حوالي ٦٣٤ تريليون متر مكعب من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، بما يمثل نحو ١٠٪ من إجمالي احتياطي الغاز في العالم[٢].

وتتزعم عددٌ من الدول الإفريقية الثروة النفطية في إفريقيا، حيث تضم منطقة شمال إفريقيا عضوين في منظمة أوبك وهما ليبيا والجزائر. وتُعد منطقة شرق إفريقيا ضعيفة الإنتاج باستثناء السودان الذي يُعدّ من أبرز الدول المهمة في إنتاج النفط. كما تمتلك منطقة غرب إفريقيا أبرز الدول المنتجة للنفط في القارة، مثل (نيجيريا، وتوجو، والكاميرون، وغينيا الاستوائية، وكوت ديفوار، وغانا، وبنين)، وهي من أكثر الأقاليم الإفريقية الواعدة بالنفط بسبب الاكتشافات النفطية الهائلة في خليج غينيا، بينما تُعتبر دول (أنجولا، وجنوب إفريقيا، وزامبيا، وزيمبابوي) من أبرز المنتجين للنفط في منطقة الجنوب الإفريقي[٣].

فيما تقود ١٠ دول منتجة للنفط القارة الإفريقية في عام ٢٠٢٢م (انظر: شكل رقم ١)، وهي: أنجولا التي تُنتج ١,١٦ مليون برميل من النفط يومياً، والتي تُعتبر أكبر منتج للنفط في إفريقيا، كما أنها تمتلك نحو ١٣,٥ تريليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز المؤكدة. ثم نيجيريا بإجمالي إنتاج يصل إلى ١,٠٢ مليون برميل يومياً، فيما تمتلك نحو ٢٠٦,٥٣ تريليون قدم مكعب من احتياطي الغاز. والجزائر التي يبلغ إنتاجها نحو ٩٧٠ ألف برميل يومياً، فيما يُشكّل احتياطي الغاز بها نحو ٢٪ من إجمالي احتياطي الغاز العالمي. ومصر بإنتاج يبلغ نحو ٥٥٦,٤٤٠ ألف برميل يومياً. ثم الكونغو برازفيل بإنتاج يصل إلى ٢٧٥ ألف برميل يومياً، فيما تمتلك نحو ١٠,١ تريليونات متر مكعب من احتياطي الغاز المؤكدة. والجابون التي تنتج حوالي ١٩٥ ألف برميل يومياً. وغانا بإنتاج يبلغ نحو ١٧٢ ألف برميل يومياً. وغينيا الاستوائية بإنتاج يصل إلى ٨٨ ألف برميل يومياً، وتمتلك نحو ٥ تريليونات قدم مكعب من احتياطي الغاز. ثم تشاد التي يصل إنتاجها إلى ٦٨ ألف برميل يومياً[٤]. وتُعتبر قارة إفريقيا موطناً لخمسة من أكبر ٣٠ دولة منتجة للنفط في العالم، حيث شكلت أكثر من ٧,٩ ملايين برميل يومياً في عام ٢٠١٩م، وهو ما يمثل حوالي ٩,٦٪ من الإنتاج العالمي[٥].

---

(١) Charlotte Boyer, Are African Oil and Gas Producers Prepared for the Energy Transition?, SAIIA, 12 July 2021, available at: https://bit.ly/3VQKO9D

(٢) Idem.

(٣) لبنى بهولي، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٠-١٩٢.

(٤) Charne Hollands, Biggest Oil Producers in Africa in 2022, Energy Capital & Power, 8 June 2022, available at: https://bit.ly/3D0ztuU

(٥) J. William Carpenter, The Main Oil Producing Countries in Africa, Investopedia, 21 September

شكل (١): أكبر عشر دول إنتاجاً للنفط في إفريقيا:

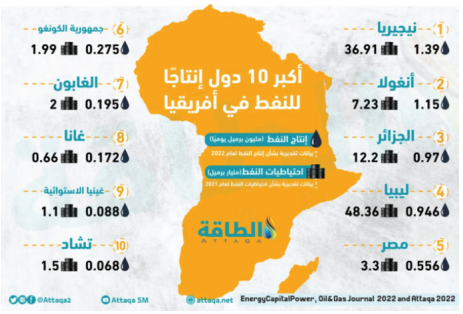

المصدر: https://bit.ly/3MRqaCc

وتجدر الإشارة إلى أن النسبة الأكبر من احتياطي النفط في إفريقيا توجد بشكل أساسي في منطقة غرب إفريقيا ولا سيما خليج غينيا[١]. وهناك توقعات أن يبلغ إنتاج إفريقيا من الغاز نحو ٤٧٠ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٣٠م، أي ما يعادل نحو ٧٥٪ من الكمية المتوقعة لإمدادات الغاز الروسي في العام الجاري (٢٠٢٢م)[٢]. كما تُعدّ منطقة غرب إفريقيا أكبر مساهم في مستقبل القارة من النفط والغاز، حيث تستأثر وحدها بحوالي ٧٠٪ من النفط الإفريقي، وتستحوذ على نحو ٦٠٪ من الاحتياطيات المكتشفة خلال الفترة الأخيرة. فقد أعلنت دول المنطقة اكتشاف أكثر من ٥٠ تريليون قدم مكعب من الغاز في المنطقة. كما برزت ثلاثة حقول تمتلك كمية كبيرة من الاحتياطي، وهي حقل «ياكار- تيرانغا» في السنغال، وحقل «أوركا» في موريتانيا، وحقل «بالين» في كوت ديفوار، والتي تحتوي على ٣,٦ مليارات برميل من النفط الخام[٣].

كما يحظى النفط الإفريقي بأهمية إستراتيجية متنامية، حيث يتميز بتعدد أنواعه، فهناك أكثر من ٤٠ نوعاً من النفط الخام في القارة، وتتسم معظمها بجودة فائقة بسبب انخفاض نسبة الكبريت فيها، والتي تقلل من تكلفة عملية التكرير. فيما تتفوق جودة النفط الإفريقي الخام على نظيره في منطقة الشرق الأوسط كونه يتناسب مع مواصفات المصافي الحديثة. كما تحصل الشركات الأجنبية على امتيازات عدة في إفريقيا، حيث تقوم بإنتاج وضخ النفط وبيعه لنفسها وفقاً لاتفاقات مبرمة مع الحكومات الإفريقية. وبالتالي تتقاسم العوائد الاقتصادية مع الأفارقة بعد خصم التكاليف التي تتحملها، وهو ما يعني تحقيقها لأرباح كبيرة. بالإضافة إلى قرب النفط الإفريقي من سوق الاستهلاك في أوروبا وأمريكا، حيث تقترب منطقة غرب إفريقيا جغرافيّاً من الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يقلل تكلفة النقل[٤].

ثانيّاً: خريطة الاكتشافات والمشروعات النفطية في إفريقيا:

ومع استمرار تصاعد الاحتياجات الأوروبية للنفط والغاز؛ فمن شأن ذلك أن يساعد على دفع الإنتاج الإفريقي من حوالي ٢٦٠ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢٢م؛ ليصل إلى ٣٣٥ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٣٠م[٥]، وحوالي ٥٠٠

2021, available at: https://bit.ly/3SqD6Qs

(١) لبنى بهولي، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٠-١٩٢.

(٢) أحمد طاهر، مرجع سبق ذكره.

(٣) أنابيب غاز إفريقيا إلى أوروبا في مواجهة الدب الروسي، العين الإخبارية، ١٧ أغسطس ٢٠٢٢م، متاح على: https://bit.ly/3eUGNQQ

(٤) لبنى بهولي، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٠-١٩٢.

(٥) Alex Hamer, Renewed focus on Africa in global oil and gas rush, Investors Chronicle, 7 July 2022, available at: https://bit.ly/3spViPz

مليار متر مكعب بحلول نهاية العقد المقبل[١].

ولذلك؛ فمن المتوقع أن تمثل إفريقيا نحو خُمس إجمالي الطلب على الطاقة في الفترة بين عامي ٢٠٣٥م و٢٠٤٠م[٢]، إذ تدرس العديد من الشركات الدولية العاملة في مجال النفط والغاز الطبيعي تنفيذ عدد من المشروعات بتكلفة تصل إلى ١٠٠ مليار دولار، بحيث يتم إطلاق استثمارات في مجال الطاقة خلال السنوات المقبلة في بعض دول القارة، مثل (ناميبيا، وجنوب إفريقيا، وأوغندا، وكينيا، وموزمبيق، وتنزانيا)، لا سيما أن شركات النفط الدولية تنفق نحو ٨٠٪ من ميزانيات التنقيب لديها في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، ولا سيما منطقة خليج غينيا التي تُعدّ واحدة من أهم مناطق إنتاج النفط في القارة ككل[٣]. وتشير التوقعات إلى إمكانية أن تنتج ناميبيا وحدها نحو ٥٠٠ ألف برميل من النفط يوميّاً من مشروعات النفط الجديدة. ويمكن لقارة إفريقيا أن تنتج ما يصل إلى خُمس صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا بحلول عام ٢٠٣٠م[٤].

ولطالما تُعتبر قارة إفريقيا من أكثر مناطق العالم الغنية بالنفط والغاز، دفع ذلك القوى الصناعية الكبرى للتعويل عليها في الحصول على نسبة كبيرة من احتياجاتها النفطية، خاصةً مع ظهور اكتشافات جديدة في عدد من المناطق بالقارة. وقد أشارت المنظمة الإفريقية لمنتجي النفط APPA أن ثلث الاكتشافات النفطية على مستوى العالم تقع في إفريقيا، وأن نسبة ١٢٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط تستحوذ عليه القارة الإفريقية. فقد أضحت إفريقيا تضم ٢١ دولة منتجة للنفط، وتستحوذ على ما يقرب من ٩٥٪ من إجمالي إنتاج إفريقيا من النفط، بعد أن كانت تضم أربع دول فقط منتجة للنفط في ستينيات القرن الماضي[٥].

وقد أشار الاتحاد الأوروبي إلى أنه سوف يستكشف إمكانات التصدير لدى دول إفريقيا جنوب الصحراء بهدف الاستغناء عن النفط والغاز الروسي، فيما أكد أولاف شولتز، مستشار ألمانيا، خلال زيارته إلى السنغال في مايو ٢٠٢٢م، على أهمية تأمين إمدادات الغاز من غرب إفريقيا[٦]. وهو ما يعكس بروز إفريقيا كبديل قوي للأسواق الأوروبية؛ بعد الحظر المفروض على الواردات الروسية من الغاز خلال الفترة الأخيرة، إذ سارعت عددٌ من الدول والشركات الأوروبية والغربية نحو عقد عددٍ من الصفقات والاتفاقات على تنفيذ عددٍ من الشراكات والمشروعات النفطية مع الدول الإفريقية خلال الفترة الأخيرة. وذلك اعتقاداً من الغرب بأن منطقتَي غرب إفريقيا وشمال إفريقيا لديهما القدرة والمشروعات التي يمكنها أن تحل في النهاية محل الإمدادات الروسية من الغاز إلى أوروبا.

(١) تعطش أوروبا للطاقة يدفعها لدراسة مشاريع في إفريقيا بـ ١٠٠ مليار دولار، الاقتصادية، ٢٣ يوليو ٢٠٢٢م، متاح على: https://bit.ly/3DlHD2n

(٢) منى عبد الهادي، مستقبل الطاقة في العالم حتى عام ٢٠٤٠، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ٢٦، Issue 7، ٢٠١٨)، ص ٢٠٣.

(٣) الحسين الشيخ العلوي، سياسات الطاقة في إفريقيا على ضوء التغيرات المتلاحقة، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، ٨ يوليو ٢٠٢٢م، متاح على: https://bit.ly/3Sjge5y

(٤) تعطش أوروبا للطاقة يدفعها لدراسة مشاريع في إفريقيا بـ ١٠٠ مليار دولار، مرجع سبق ذكره.

(٥) صفاء عزب، مستقبل مشرق ينتظر دول القرن الإفريقي العائمة على كنز الذهب الأسود، الصومال الجديد للإعلام والبحوث والتنمية، ١ أبريل ٢٠١٩، متاح على: https://bit.ly/3MTmDmO

(٦) Alex Hamer, Ibid.

فقد نجحت شـــركة إيني الإيطالية النفطية في إبرام صفقتين مـــع كلٍّ من مصر بحوالي ٣ مليارات متر مكعب مـــن الغاز في عام ٢٠٢٢م، ومـــع الجزائر بحوالي ٩ مليارات متر مكعب من الغـــاز في عامـــي ٢٠٢٣م و٢٠٢٤م، إضافةً إلى صفقتين إضافيتين مـــع دولتَي أنجولا والكونغو برازفيل التي تُعدّ إيني ثاني أكبر مشـــغل للنفط فيها منذ خمسة عقود تقريباً، وفي ضوء مساعي الحكومـــة الإيطالية إلى إضافـــة الدولتين إلى مجموعـــة موردي الغاز والنفط إليها لتحل محل الغاز الروســـي الذي يوفـــر ٤٥٪ من احتياجات الغـــاز لإيطاليا[١]. وتهدف إينـــي إلى بدء إنتاج الغاز الطبيعي المســـال في موزمبيق قبل نهاية عام ٢٠٢٢م[٢].

كما تنشط شركة إيني بقوة في قطاع النفط بإفريقيـــا، حيث يوجد ما يقـــرب من ٥٠٪ من إنتاجها النفطي، وحوالـــي ٦٠٪ من احتياطاتها النفطية في ١٤ دولة إفريقية، كما يوجد لها فرع في غانا Offshore Cape Three Points، وتقوم الشركة بالعديد من الاكتشافات النفطية في عـــدد من الدول الإفريقية، مثل حقل النفط في حوض دلتـــا النيجر بجنوب نيجيريا، والذي تم اكتشـــافه في أغسطس ٢٠١٩م، ويحوي نحو ألف مليار قـــدم مكعب من الغـــاز، و٦٠ مليون برميل من النفط[٣].

فيما توجه وفد إيطالي إلى الكونغو برازفيل

تمتلك دول إفريقيا حوالي 634 تريليون متر مكعب من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، بما يمثل نحو 10% من إجمالي احتياطي الغاز في العالم

من أجل التوقيع على إعلان ينص على تســـريع وزيادة إنتاج الغاز في البـــلاد، وذلك من خلال تطوير مشـــروع للغـــاز الطبيعي المســـال من المتوقع أن يبدأ في عام ٢٠٢٣م بقدرة تزيد عن ٤,٥ مليارات متر مكعب ســـنويّاً بمجرد تشغيله بشـــكل كامل. كما وقّعت إيطاليا إعلان نوايا مع أنجولا لتطوير مشروعات جديدة للغاز الطبيعي بهدف زيادة الصادرات النفطية لإيطاليا[٤].

كما زار مسؤولون أمريكيون وأوروبيون عدداً من الدول الإفريقية لإقناع حكوماتها بتســـريع المشروعات الخاصة بتوصيل النفط والغاز إلى أوروبا، مثل زيـــارة وزير الخارجية الإيطالي إلى كل من أنجولا والكونغو برازفيل في الربع الأول من عام ٢٠٢٢م[٥].

وفي سياقٍ متصل؛ شهد عام ٢٠٢٢م حتى الآن توقيع صفقاتٍ اندماج واستحواذ في قطاع النفط والغاز تتجاوز قيمتها أكثر من ١٢ مليار دولار، ففي يونيو ٢٠٢٢م وقّعت شركة Tullow Oil النفطية البريطانية صفقة اندماج مع شـــركة Capricon

(١) أحمد طاهر، مرجع سبق ذكره.

(٢) Rafiq Raji, Europe's "Gas Rush" in Africa: Risks and Opportunities (for Both), Italian Institute for International Political Studies, 19 May 2022, available at: https://bit.ly/3VQINu3

(٣) Marjorie Cessac, Italy quietly joins ranks of Africa's major players, The Africa Report, 18 December 2019, available at: https://bit.ly/3eQSwQy

(٤) Kester Kenn Klomegah, Europe Abandons Russia's Energy -Can Africa Become Reliable Alternative Supplier?, Modern Diplomacy, 25 April 2022, available at: https://bit.ly/3MTpQ5Y

(٥) Julia Simon, Ibid.

Energy البريطانية بقيمة ٨٢٧ مليون دولار، ومن المقرر أن تحصل الشركة الأولى على حصة بنسبة ٥٣٪ من المجموعة، في حين تبلغ حصة الشركة الثانية على ٤٧٪، وسوف تمتلك المجموعة الجديدة عقب الاندماج نحو مليار برميل من النفط، ومن المتوقع أن تنتج نحو ١٠٠ ألف برميل يوميًّا من بعض الدول الإفريقية، مثل (غانا، وكينيا، والجابون، وكوت ديفوار، وموريتاني، والسنغال، ومصر)، بحلول عام ٢٠٢٥م[١].

ووقّعت شركة Afentra للنفط والغاز اتفاقية في مايو ٢٠٢٢م مع شركة النفط الوطنية سونانغول في أنجولا، والتي تحصل بموجبها على حصص في كتلتين بحريتين في حوضَي الكونغو السفلي وكوانزا، وبلغت قيمة الصفقة حوالي ٨٠ مليون دولار. وفي أبريل ٢٠٢٢م؛ وقّعت مجموعة سونانغول صفقة بقيمة ٣٣٦ مليون دولار مع شركتَي سيريوس بتروليوم البريطانية وسوموبل الأنجولية، وقد تضمنت الصفقة المشاركة في إنتاج البلوكات ١٨ و٢٧ و٣١ من قبل شركة بي بي في الأنجولية، حيث ستدفع سيريوس وسوموبل نحو ١٧٠ مليون دولار مقابل حصة ١٠٪ في المربع ٣١، والذي يضم ٤ حقول نفطية تنتج ٨٠ ألف برميل يوميًّا عبر منشأة بي في إس إم.

وفي مارس ٢٠٢٢م؛ وقّعت شركتا إيني الإيطالية وبي بي البريطانية اتفاقية لدمج عملياتهما في أنجولا تحت مسمى واحد هو أزولي إنيرجي Azule Energy، ومن المتوقع أن تكون الشركة الجديدة أكبر منتج للنفط في أنجولا بإنتاج يصل إلى أكثر من ٢٠٠ ألف برميل يوميًّا من النفط والغاز، خاصةً مع امتلاكها نحو ١٦ رخصة في البلاد.

وفي فبراير ٢٠٢٢م؛ اقترحت شركة النفط والغاز المستقلة في نيجيريا سيبلات إنيرجي الاستحواذ على أعمال المياه الضحلة لشركة إكسون موبيل في نيجيريا بقيمة ١,٢ مليار دولار[٢]. بينما وقّعت تنزانيا، في يونيو ٢٠٢٢م، اتفاقية إطارية للغاز الطبيعي المسال مع شركة الطاقة النرويجية إكوينور وشركة شل البريطانية الهولندية؛ بهدف تطوير خط تصدير بقيمة ٣٠ مليار دولار.

وفي يناير ٢٠٢٢م؛ أعلنت شركة توتال إنيريجيز الفرنسية أنها تهدف إلى استئناف مشروع للغاز الطبيعي المسال في موزمبيق بقيمة ٢٠ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢م؛ بعد تعطلها بسبب نشاط التنظيمات الإرهابية في شمال البلاد[٣]. كما تجدد تنزانيا مفاوضاتها مع الشركات الدولية النفطية أملاً في جذب حوالي ٣٠ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية لإحياء بناء مشروعات الغاز الطبيعي المسال في عام ٢٠٢٣م[٤].

كما تشارك روسيا في أبرز مشروعين لمد خطوط أنابيب الغاز في غرب إفريقيا التي تشارك فيها دول نيجيريا والجزائر والمغرب، وذلك بهدف تضييق الخناق على الدول الأوروبية التي تبحث عن بديل للغاز الروسي[٥].

فيما وقعت دولتا أوغندا وتنزانيا وشركة توتال إنيريجيز الفرنسية وشركة سي إن أوك

---

(١) أحمد عمار، قطاع النفط والغاز في إفريقيا يشهد انتعاشة بصفقات الاندماج والاستحواذ، الطاقة، ٢٩ يوليو ٢٠٢٢، متاح على: https://bit.ly/3N9p8BP

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) إقبال أوروبا على شراء غاز إفريقيا يصفها بالنفاق، الشرق بلومبرج، ١٦ يوليو ٢٠٢٢، متاح على: https://bit.ly/3THCPKb

(٤) Kester Kenn Klomegah, Ibid.,

(٥) أنابيب غاز إفريقيا إلى أوروبا في مواجهة الدب الروسي، العين الإخبارية، ١٧ أغسطس ٢٠٢٢، متاح على: https://bit.ly/3eUGNQQ

في عام ٢٠٢١م اتفاقيات من شـــأنها البدء في خط أنابيب نفط، بقيمـــة ٣,٥ مليارات دولار، للمســـاعدة في نقـــل النفط الخـــام في الجزء الغربـــي من البلاد للأســـواق العالمية، وهو ما يفتح آفاق جديدة للاقتصـــاد الأوغندي، والتي تشمل تنفيذ بعض المشروعات بقيمة ٩ مليارات دولار تقريباً[١].

وعلى صعيد آخر؛ شـــهدت القارة الإفريقية عدداً من الاكتشـــافات النفطية خـــلال الفترة الأخيرة، ولا ســـيما في منطقـــة غرب إفريقيا، ومن أبرز تلك الاكتشـــافات: مشـــروع أوركا في موريتانيـــا الذي أُعلـــن عنه في عـــام ٢٠١٩م بالشراكة بين شركتي بي بي وكوزموس إنيرجي البريطانيتيـــن، حيث يحتوي الحقـــل على ١٣ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي على عمق ٢٥٠٠ متر في الكتلة البحرية سي ٨ في البلاد.

بالإضافة إلى مشـــروع «ياكار-تيرانغا» في السنغال، وهو مشروع مشترك بين شركتي بي بي وكوزموس إنيرجي البريطانيتين، ويُقدّر بحوالي ٢٠ تريليـــون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. كما يوجد حقل بالين في كـــوت ديفوار الذي يحوي نحـــو مليارَي برميل من النفـــط الخفيف و٢,٤ تريليون قدم مكعب مـــن الغاز على عمق ١٢٠٠ متر علـــى بعد ٦٠ كيلومتر من الشـــاطئ، ومن المتوقع أن يكون الإنتـــاج المبكر بحلول أواخر عام ٢٠٢٣م.

هذا إلى جانب حقـــل أفينا في غانا، الذي أعلنت عنه شـــركة سيرينغ فيلد الغانية في عام ٢٠١٩م، مـــع احتمال الاحتفـــاظ بما يصل إلى ٦٥٠ مليار برميل من النفط الخام، وحوالي ٠,٧ تريليون قدم مكعب من الغاز. وهناك حقل أغوغو في أنجولا، وهو مشروع مشترك بين شركة إيني الإيطالية وشركة إس إس آي فيفتين، ويبلغ حجم احتياطي الحقل مليار برميل من النفط الخفيف بمعدل ٢٠ ألف برميل يوميّاً.

وتم اكتشـــاف حقـــل ندونغو فـــي أنجولا باحتياطي يتـــراوح من ٨٠٠ مليـــون إلى مليار برميل من النفط، وقد بـــدأ الإنتاج بالحقل في فبراير ٢٠٢٢م عبر ســـفينة نغوما للإنتاج العائم والتخزين والتفريغ، التي تبلغ ســـعتها نحو ١٠٠ ألف برميل يوميّاً. كما تم اكتشاف حقل نيانكوم في غانا الذي قامت به شركة إيه جي إم بتروليوم قبالة سواحل غانا، ويحتوي المشروع على ١٢٧ مليـــون برميل من احتياطيـــات النفط المؤكدة، مـــع ما يُقدّر بنحو ٤٠٠-٦٠٠ مليون إضافية في المناطق المحيطة[٢].

وهناك العديد من مشروعات النفط والغاز الجارية والقادمة في قارة إفريقيا (انظر: الأشكال: ٢، ٣، ٤)، ومن أبرزها[٣]:

١- خط أنابيب الغاز عبر الصحراء NIGAL:

وهو مخطط له أن يمتد على طول ٤٤٠١ كيلومتر، بحيـــث يربط بين نيجيريا والجزائر. وقد تم اقتراحه في عام ١٩٧٠م، ولم يشهد أي تقدم حتى عام ٢٠٠٢م عندما وقعت شركة البترول الوطنية النيجيرية مذكرة تفاهم مع شـــركة النفط والغـــاز الوطنية الجزائرية سوناطراك. وتُقدّر تكلفة المشروع بحوالي ١٣ مليار

(١) SAIPEC 2023: Sub-Saharan Africa to Drive Africa's Oil and Gas Project Opportunities, Investments, The Energy Republic, 16 September 2022, available at: https://bit.ly/3gAXW2E

(٢) أضخم اكتشافات النفط والغاز في غرب إفريقيا.. موريتانيا في المقدمة، مركز الاستشارية، متاح على: https://bit.ly/3SFzdYl

(٣) Abhishek Mishra, Africa: A possible solution for Europe's energy troubles, Observer Research Foundation, 26 May 2022, available at: https://bit.ly/3FnHRHZ

دولار، فيما تبلغ الطاقة السنوية لخط الأنابيب حوالي ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

شكل (٢): خطوط تصدير الغاز من إفريقيا إلى أوروبا:

المصدر: https://bit.ly/3CScfHo

٢- خط أنابيب الغاز بين نيجيريا والمغرب:

ففي سبتمبر ٢٠٢٢م؛ وقعت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا سيدياو CEDEAO والمغرب ونيجيريا مذكرة تفاهم بشأن خط أنابيب الغاز النيجيري المغربي. ويعزز هذا الاتفاق التزام مجموعة سيدياو وجميع الدول الثلاثة عشر التي سيمر عبرها خط الأنابيب بالمساهمة في تفعيل هذا المشروع؛ بهدف توفير الغاز لدول المجموعة في المرحلة الأولى، ولأوروبا في مرحلة تالية.

ومن المتوقع أن ينطلق خط أنابيب الغاز من نيجيريا مروراً بدول: بنين وتوجو وغانا وكوت ديفوار وليبيريا وسيراليون وغينيا وغينيا بيساو وجامبيا والسنغال وموريتانيا، ووصولاً إلى المغرب. كما يتوقع أن يربط المشروع الجديد بأنبوب الغاز المغاربي الأوروبي وشبكة الغاز الأوروبية، وأنه سيزود بعض الدول غير الساحلية بالغاز مثل النيجر وبوركينا فاسو ومالي. ومن المحتمل أن ينقل هذا الأنبوب أكثر من ٥٠٠٠ مليار متر مكعب من الاحتياطيات المؤكدة للغاز الطبيعي، على أن يستفيد منه حوالي ٤٠٠ مليون شخص[(١)].

شكل (٣):

المصدر: https://bit.ly/3CScfHo

(١) سناء القويطي، يزود أوروبا بالطاقة.. ١٣ دولة غرب إفريقية توقع اتفاقية أنبوب الغاز النيجيري المغربي، الجزيرة نت، ١٨ سبتمبر ٢٠٢٢، متاح على: https://bit.ly/3z0kKis

٣- مشروع خط أنابيب ميدغاز:

وهو يقع تحت سطح البحر بطول ٢١٠ كيلومتر بين بني ساف في الجزائر وألميريا في إسبانيا، ويمكنه استيعاب ٨ مليارات متر مكعب سنويّاً من الغاز الطبيعي، ويزيد من أمن الطاقة إلى جنوب أوروبا.

٤- خط أنابيب الغاز العابر للبحر الأبيض المتوسط:

وهو خط بطول ٢٤٧٥ كيلومتر لنقل الغاز الطبيعي من الجزائر إلى إيطاليا عبر تونس وصقلية، وتبلغ تكلفة المشروع الإجمالية حوالي ٦,٢٥ مليارات دولار، بحيث تبلغ سعته نحو ٣٣,٥ مليار متر مكعب سنويّاً.

شكل (٤):

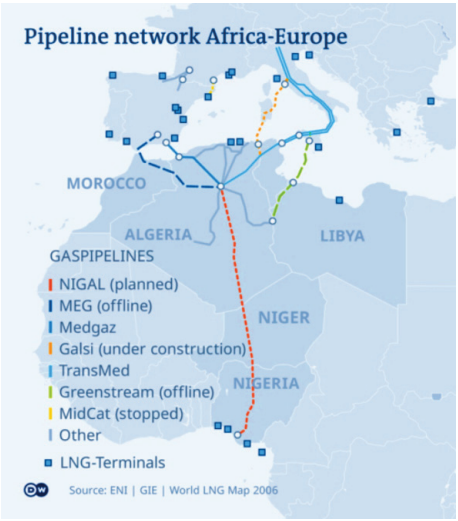

المصدر: https://bit.ly/3SuKCKa

٥- مشروع الغاز الطبيعي المسال في تنزانيا:

وهو معروف أيضاً باسم مشروع «ليكونغو- مشنغا» للغاز الطبيعي المسال، وهو قيد الإعداد منذ أول اكتشاف للغاز في البلاد في عام ٢٠١٠م. وتمتلك تنزانيا احتياطي من الغاز يبلغ نحو ٥٧ تريليون قدم مكعب، إلى جانب ٢٩,٥ تريليون قدم مكعب أخرى تقع بعيداً عن الشاطئ، وتبلغ تكلفة المشروع حوالي ٣٠ مليار دولار، وسيكون لديه القدرة على إنتاج ١٠ ملايين طن سنويّاً من الغاز الطبيعي المسال، وقد كان متوقعاً أن يبدأ المشروع في العام الجاري ٢٠٢٢م وينتهي في عام ٢٠٢٨م.

٦- محطة روفوما لتصفية الغاز الطبيعي المسال:

وهي بتكلفة ٣٠ مليار دولار، وتقع قبالة ساحل منطقة كابو ديلجادو في شمال موزمبيق، وتضم ثلاثة خزانات غاز في المنطقة ٤ من حوض روفوما الذي يحتوي على ٨٥ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي. وتتولى شركة إكسون موبيل بناء وتشغيل المحطة، والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية المخطط لها حوالي ١٥,٢ مليون طن من الغاز الطبيعي سنويّاً.

٧- مجمع مصفاة نامبيي:

يقع في أنجولا، ومن المتوقع أن يبدأ عملياته في عام ٢٠٢٥م، وتُقدّر تكلفة المشروع بحوالي ١٢ مليار دولار.

ثالثاً: آثار الحرب الروسية الأوكرانية على سياسات الطاقة في إفريقيا:

مهّدت الحرب الروسية الأوكرانية الطريق أمام الدول الإفريقية لكسب المزيد من النفوذ في سوق النفط والغاز العالمي، وذلك في ضوء تزايد الطلب على الطاقة في العالم، والذي كان له دور في ارتفاع أسعار النفط، مما ترتب عليه تزايد أهمية النفط الإفريقي الإستراتيجية خلال الفترة الأخيرة، واحتل مرتبة متقدمة على رأس أولويات سياسات القوى الدولية الفاعلة الخاصة بتأمين الطاقة، والتي عززت أهمية المناطق الغنية بالنفط والغاز الطبيعي ولا

سيما قارة إفريقيا. ومن ثَمّ؛ تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على نسبة ٢٣٪ من إجمالي إنتاج القارة من النفط، بينما تستحوذ الصين على ١٤٪ من إجمالي إنتاج القارة، وكلٌّ من إيطاليا والهند على ٨٪ من الإنتاج الإجمالي للقارة، كما تستحوذ دول الاتحاد الأوروبي على أكثر من ٢٥٪ من إجمالي الإنتاج[١].

وقد تسبب اندلاع الحرب الروسية في تصاعد سلسلة من المشكلات على الساحة الإفريقية، حيث ارتفعت تكلفة المعيشة في القارة بشكل كبير، وتنامت معدلات التضخم في العديد من الدول الإفريقية. كما جاءت توقعات بنك التنمية الإفريقي لتشير إلى تحقيق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في القارة بنسبة ٤,١٪ خلال عام ٢٠٢٢م، أي أقل من معدل النمو الذي تحقق في عام ٢٠٢١ والبالغ نحو ٧٪[٢].

ومع ذلك؛ تتعاظم حاجة قارة إفريقيا إلى الطاقة للدرجة التي سوف يتعين عليها استغلال الغاز على نطاق واسع، لا سيما أن هناك ما يقرب من ٦٠٠ مليون إفريقي لا يحصلون على الكهرباء- أي ما يعادل نسبة ٤٣٪ من إجمالي سكان القارة الإفريقية-، و٩٠٠ مليون شخص يعتمدون على مواقد الطهي في مناطق القارة. لذلك؛ هناك حاجة للغاز في إفريقيا باعتباره بديلاً مناسباً وأقل تلوثاً. وذلك في الوقت الذي تتوالى فيه الدعوات للدول الغربية بالحد من استخدام الغاز بهدف تخفيف حدة أزمات تغير المناخ.

إلا أنه من المحتمل أن تستفيد الدول الإفريقية المنتجة للنفط والغاز من الأزمة العالمية، وبَحْث الدول الغربية عن أسواق جديدة للحصول على احتياجاتها من النفط والغاز، وذلك على الصعيدين الاقتصادي والمالي، وإن كان ذلك يتطلب توسيع الاستثمار في قطاع النفط، الأمر الذي يتطلب بعض العوامل المشجعة على جذب الاستثمارات الأجنبية، مثل الاستقرار السياسي والأمني والحكم الرشيد في القارة الإفريقية[٣].

وقد عززت الأزمة الراهنة أيضاً حاجة الدول الإفريقية إلى إحداث سلسلة من التطوير والتحديث فيما يتعلق بصناعة الطاقة في القارة، ولا سيما البحث عن مشروعات نفطية جديدة، وفتح المجال أمام المزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط والغاز الطبيعي، وذلك من أجل أن تصبح مورداً أساسيّاً للطاقة لأوروبا وغيرها، خاصةً بعد تعطيل أسواق الطاقة العالمية الذي دفع القوى الأوروبية للبحث عن مصادر بديلة لتأمين الاحتياجات النفطية[٤]، الأمر الذي يعزز العوائد الاقتصادية للحكومات الإفريقية، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في جميع أنحاء القارة على المدى الطويل.

رابعاً: مستقبل دور ونفوذ إفريقيا في سوق الطاقة العالمي:

بات النفط الإفريقي يفرض نفسه كأحد أبرز العوامل المؤثرة في النظام العالمي، كما يُعدّ أحد أبرز محاور التنافس الدولي على القارة

(١) Charlotte Boyer, Ibid.

(٢) Julia Simon, War in Ukraine is driving demand for Africa's natural gas. That's controversial, npr, 29 June 2022, available at: https://n.pr/3z5Rwi7

(٣) Vincent Obisie-Orlu, Exploring key implications of the Russia-Ukraine War on Africa's energy policy, Africa Policy Research Institute, 2 June 2022, available at: https://bit.ly/3DvTH1n

(٤) Can Africa replace Russian gas supplies in Europe energy crisis?, Further Africa, 14 July 2022, available at: https://bit.ly/3TtodOE

الإفريقية، في ضوء ما يشهده السياق الدولي من تطورات راهنة، مثل تداعيات جائحة كوفيد-١٩ واستمرار الحرب الروسية الأوكرانية في شرق أوروبا. فمن المتوقع ارتفاع الواردات النفطية للقوى الكبرى خلال السنوات المقبلة من الدول الإفريقية، حيث تشير توقعات الوكالة الدولية للطاقة إلى ارتفاع الواردات النفطية الصينية لتصل إلى حوالي ١٣ مليون برميل من النفط يوميّاً بحلول عام ٢٠٣٠م[١].

ويُعدّ خروج روسيا المحتمل في المستقبل من سوق الغاز الأوروبي بمثابة فرصة جيدة للقارة الإفريقية لإمداد الدول الأوروبية بما تحتاج إليه من النفط والغاز، ما يمنحها زخماً لتعزيز اقتصاداتها وتعزيز التعاون الإفريقي الأوروبي في مجال الطاقة. كما تؤكد المشروعات الجارية والمستقبلية للنفط والغاز في إفريقيا الفرصة الحاسمة للدول الإفريقية للقيام بدور أكثر مركزية في سوق الطاقة العالمية، باعتبارها بديلاً مناسباً قادراً على التدخل لسد الفجوة في الطلب على النفط والغاز خلال السنوات المقبلة؛ بما يتراوح بين ٥٠-١٩٠ مليار متر مكعب سنويّاً[٢].

ومع ذلك؛ يتوقف تعزيز الدور الإفريقي في مجال الطاقة على الصعيد الدولي على عدد من العوامل، والتي يتمثل أبرزها في دور روسيا في سوق الطاقة العالمي، ومدى تأثر إمداداتها إلى أوروبا بكيفية تطور مفاوضاتها مع أوكرانيا، كما يتضح من تذبذب الأسعار بما يتماشى مع التصورات حول كيفية تقدم المحادثات بين الطرفين. بالإضافة إلى حجم الحصة السوقية التي يسيطر عليها المنتجين الآخرين غير الأفارقة، إذ لا تعتمد أوروبا لسد الفجوة في الطلب على الغاز على إفريقيا فحسب؛ بل تتعدد المصادر الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي ترتفع صادراتها من الغاز الطبيعي المسال لأوروبا، كما يبرم الأوروبيون صفقات طويلة الأجل مع الدول المنتجة للنفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط[٣].

وفي المقابل؛ توجد بعض التحديات التي تواجه صناعة الطاقة في إفريقيا، والتي قد تؤثر في إمدادات الغاز والنفط إلى أوروبا، ويتمثل أبرزها في تزايد الطلب المحلي في الدول الإفريقية على الغاز، وتدهور البنية التحتية الإفريقية، ونقص الاستثمار فيها، حيث تواجه نيجيريا التي تمتلك أكبر احتياطيات من الغاز في إفريقيا قيوداً على إمدادات الغاز، كما تعوق البنية التحتية قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التصديرية للخارج، فقد أشارت تقديرات إلى أن ضعف البنية التحتية قد أسهم في انخفاض إنتاج النفط بنسبة ١٩٪ في عام ٢٠١٩م مقارنةً بنسبة ٧,٨٪ في عام ٢٠١٧م، فيما شهد إنتاج الغاز الإفريقي انخفاضاً نسبيّاً بلغ نحو ٥٪ خلال الفترة نفسها[٤] ■

(١) العيناني مراد، إفريقيا من منظور القوى الكبرى.. ساحة للتنافس على مخزون استراتيجي، آراء حول الخليج، العدد ١٢٥، ٣٠ نوفمبر ٢٠١٧، متاح على: https://bit.ly/3CXnFtk

(٢) Abhishek Mishra, Ibid.

(٣) Silas Olan'gThomas ScurfieldAmir Shafaie, Ibid.

(٤) أحمد طاهر، مرجع سبق ذكره.